منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد الدين عبد الحميد (منهج وموقف)

د. عادل نذير بيــري
جامعة كربلاء – كلية التربية

فلاح رسول حسين
جامعة كربلاء – كلية التربية

م.م . محمد حسين عبد الله
جامعة كربلاء – كلية التربية

مدخــل:

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين ؛ محمد وآله الطيبين الطاهرين ، وصحبه المنتجبين ، وبعد : فقد ولد محمد محيي الدين عبد الحميد في قرية كفر الحمام بالشرقية بمصر سنة 1900 م[1]1) ، وكان نزّاعًا إلى العلم ، شغوفًا به منذ نشأته الأولى ، إذ تربّى في بيت فقه وقضاء ؛ فوالده كان من رجال القضاء والفتيا ، وله صلات بالصفوة من علماء بيئته الذين يجتمعون في بيته . ترعرع الطفل الناشئ ليسمع آيات القرآن الكريم ، والأحاديث النبوية المباركة ، ومسائل العلم في نقاش الزائرين[2]2) . تعلَّم محمد محيي الدين بدمياط ، وحصل على شهادة الأزهر العالمية النظامية بالقاهرة سنة 1925 م ، وعمل بالتدريس بمصر ، والسودان[3]3) . وعمل في وظائف علميَّة رفيعة ، منها أستاذ بالأزهر ، ثمَّ في كليَّة اللغة العربيَّة ، ثمَّ عمل مفتشًا عامًّا بالمعاهد الدينيَّة ، فوكيلاً لكلية اللغة العربيَّة ، ثمَّ درَّس في كليَّة أصول الدين ، ثمَّ صار رئيسًا لمفتشي العلوم الدينيَّة والعربيَّة بالأزهر ، فعميدًا لكليَّة اللغة العربية ، وعضوًا بالمجمع اللغوي ، ورئيسًا للجنة الفتوى بالأزهر ، وغير ذلك ، وهو من الروّاد الذين أسهموا في تأليف كتب دينيَّة مزدانة بالصور للأطفال ، وهو من السابقين إلى العناية بكتب التراث وتحقيقها ، وقد شرح كثيرًا من كتب القدماء في مختلف فنون العلم ، منها شرحه لمقدمة الأجرومية ، وتنقيح الأزهية ، وغيرها كثير . ومن الكتب التي حققها تحقيقًا علميًّا : شرح شافية ابن الحاجب ، وأدب الكاتب ، والمثل السائر ، وزهر الآداب ، ويتيمة الدهر ، وغيرها[4]4) من الكتب القيّمة التي لا يسع هذا المختصر أن يضمها . وللشيخ المحقق دراسات أدبية ولغوية ، فضلاً عن المجالات الأخرى نحو : دراسة عن المتنبي ونقد شعره[5]5) ، والأحوال الشخصية ، وأحكام المواريث ، وتصريف الأفعال[6]6) . وفضلاً عن إبداعه في تلك الميادين ، فإنَّ له مقدمات علمية رائعة قدَّم بها لكثير من الكتب ، نحو : مقالات الإسلاميين ، وتهذيب السعد[7]7) . توفي رحمه الله سنة1972م[8]8) ، وقيل سنة 1973م[9]9) . وتحقيقه – رحمه الله – كتاب منحة الجليل (موضوع بحثنا) يمثل عصارة ذهنه ، وخلاصة أفكاره في مجال اللغة والنحو ، وقد سمّاه (منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل) ، إذ بذل فيه جهدًا كبيرًا ، ففضلاً عن خطوات التحقيق الشائعة ، من التخريج ، وبيان معاني المفردات ، وانتقاء ألأفضل من النسخ ، نجده يستدرك على المصنف والشارح استدراكات علمية أغنت الكتاب ، ونجده يحلل الآراء المطروحة ، ويناقشها ، ويرجح قسمًا منها ، ويستدرك على أخرى ، ويستبعد بعضًا منها ، مع إيراد الحجج فيما يذهب إليه ، فضلاً عن جهده في بسط القول في مسائل عدَّة ، وشرح المختصر ، والتعليل لكثير من القضايا التي وردت في الكتاب . لذا فقد وجدنا في هذا التحقيق ، والشرح ميدانًا خصبًا ، نقف عنده ، ونحاول أن نعرض آراء المحقق فيه ، واستدراكاته ، وقد قسمنا البحث على ثلاثة مباحث ، تكفَّل الأول بعرض المنهج ، وتعهَّد الثاني ببسط الاستدراكات على المحقق من جهة ، وعلى الشارح من جهة أخرى ، وعلى المحقق والشارح معًا من جهة ثالثة ، واستعرض المبحث الثالث موقف الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد من الآراء اللغوية . تلا ذلك خاتمة أوجزنا فيها القول في ما تمَّ عرضه من مباحث . ونحن إذ أنجزنا بحثنا هذا ، لا ندَّعي أننا قد بلغنا غاية ما رجوناه ، وأملنا فيه ، وحسبنا أننا حاولنا ، وهو عذرنا إن كنّا قد قصَّرنا أو أخطأنا ..

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ...

المبحث الأول
المنهــج

---

[1](1) ينظر : الأعلام : 7 / 92 .
[2](2) ينظر : مقدمة شذور الذهب : 13 .
[3](3) ينظر : الأعلام : 7 / 92 .
[4](4) ينظر : مقدمة شذور الذهب : 15 – 28 .
[5](5) ينظر : المصدر نفسه : 27 – 28 .
[6](6) ينظر : الأعلام : 7 / 92 .
[7](7) ينظر : مقدمة شذور الذهب : 29 .
[8](8) ينظر : المصدر نفسه : 13 .
[9](9) ينظر : الأعلام : 7 / 92 .

بعد أن أوقفنا أنفسنا للوقوف على ما سطَّره الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في تحقيقه ، وقراءة تلك السطور قراءة متأنية ، منقطعين إليها ردحًا من الزمن، يمكننا عرض منهجه في التحقيق عرضًا وافيًا ، على النحو الآتي :

1- قدَّم المحقق – مثلما هو شأن المؤلفين والمحققين – لعمله مقدمةً عرض فيها نبذةً من حياة ابن مالك ، وألفيته ، وشروحها ، ومقتطفات من حياة ابن عقيل ، ووضَّح فيها سبب الاهتمام بهذا الشرح ، والاعتماد عليه ، وعلى هذا النحو بيَّن سبب تسميتها بالألفيَّة والخلاصة، وتحدَّث عن النسخ التي توافرت عنده حين طبعه الكتاب ، وأنَّه دقَّق النظر بينها ، وأجرى معارضة فيما بينها [1]010) ، ثمَّ قدَّم للطبعة الثانية مقدّمة ذكر فيها – ممّا ذكر – رغبة القرّاء وإلحاحهم على إعادة طبعها ، وأشار إلى أنَّ هذه الطبعة تتصف بالزيادة والتهذيب والضبط[1]111) .

2- وازن الشيخ المحقق بين النسخ التي اعتمد عليها في تحقيقه ، محاولاً أن يختار أفضل هذه النسخ تحقيقًا للصواب ، والتأكيد ، نحو ما جاء في موضوع النداء ، إذ يقول الشارح : « ... إذا كان المنادى مفردًا علمًا ، ووصف بـ (ابن) مضاف إلى علم ، ولم يفصل بين المنادى وبين (ابن) ؛ جاز لك في المنادى وجهان : البناء على الضم ، نحو : (يا زيْدُ بنُ عمرو)، والفتح إتباعًا ، نحو : (يا زيْدَ بنَ عمرو) ، ويجب حذف ألف (ابن) ، والحالة هذه خطًّا »[1]212) . ونجد المحقق يعلّق على هذا الكلام في الهامش قائلاً : « وقع في كثير من نسخ الشرح : (ويجوز حذف ألف ابن ، والحالة هذه خطأ) ، والصواب ما أثبتناه »[1]313) ، فضلاً عن غير ذلك من المواضع[1]414) .

3- الإعراب : فقد تنبَّه المحقق إلى مسألة الإعراب ، وأهميَّة ذلك في تحديد المعنى المراد ، لذا نراه يصبّ عنايته على ذلك من خلال إعرابه للألفيَّة ، ولعنوانات الموضوعات ، وبعض الأمثلة ، والشواهد الشعريَّة .

أولاً : إعراب الألفيَّة :

ويمكن تحديد أبرز ملامح إعرابه للألفيَّة بما يأتي :

حظيت كلمات البيت جميعها باهتمام المحقق ، فهو يعرب البيت من ألفه إلى يائه ، فالفعل يحدده ، ويحدد نوعه ، والاسم يعربه ، وعلى هذا النحو يجري الأمر مع الجمل أحيانًا ، كما في جملة (هو ابن مالك)[1]515) .

يشير إلى الحركة أحيانًا كما في (ربّي) ، إذ يقول : « (ربِّ) منصوب على التعظيم ، وعلامة نصبه فتحة مقدَّرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال آخر الكلمة بحركة المناسبة ، و (ربّ) مضاف ، وياء المتكلم مضاف إليه مبنيّ على السكون في محل جر »[1]616) ، لكنَّه في أحيان أخرى لا يشير إليها، كما في إعرابه جملة (قال محمد هو ابن مالك) ، قائلاً : « قال : فعل ماض ، محمد : فاعل ، هو : مبتدأ ، ابن : خبر المبتدأ ، مالك : مضاف إليه »[1]717) .

لا يكتفي أحيانًا بذكر الوظيفة النحويَّة للكلمة ، بل يذكر المقصود من تلك الوظيفة ، كما في إعرابه كلمة (مصليًا) فيقول : « حال مقدَّرة ، ومعنى كونها مقدَّرة أنَّها تحدث فيما بعد ، وذلك لأنه لا يصلى على النبي صلوات الله عليه في وقت حمده لله ، وإنَّما تقع الصلاة بعد الانتهاء من الحمد »[1]818) .

يستعرض – أحيانًا – الآراء النحويَّة المختلفة في بعض مسائل البيت[19]19) .

هـ. يستدل في أثناء الإعراب ببعض الأدلَّة ، ويسوق بعض الأمثلة التي تدعم توجيهه للكلمة ، كما في كلمة (عمَّ) ، يقول : « ويجوز أن يكون (عمْ) اسم تفضيل وأصله : أعم ، حذفت همزته كما حذفت من خير وشر ؛ لكثرة استعمالهما ، وأصلهما : أخير وأشرّ ، بدليل مجيئهما على الأصل أحيانًا ، كما في قول الراجز :

بلال خيرُ الناس وابن الأخيــر

..... وعلى هذا يكون أصل (عم) : أعم كما قلنا وهو على هذا الوجه خبر للمبتدأ »[2]020) .

---

(10)[10] ينظر : شرح ابن عقيل : 1 / 5 – 9 .
(11)[11] ينظر : المصدر نفسه : 1 / 3 – 4 .
(12)[12] المصدر نفسه : 2 / 261 .
(13)[13] المصدر نفسه : 2 / 261 .
(14)[14] ينظر : المصدر نفسه : 1 / 17 ، و 2 / 46 .
(15)[15] ينظر : المصدر نفسه : 1 / 10 .
(16)[16] المصدر نفسه : 1 / 10 .
(17)[17] المصدر نفسه : 1 / 10 .
(18)[18] المصدر نفسه : 1 / 10 .
(19)[19] المصدر نفسه : 2 / 280 .
(20)[20] المصدر نفسه : 1 / 13 – 14 .

و. يمزج أحيانًا بين النحو والصرف ، فيذكر باب الفعل الذي يعربه كما في قوله : « ويشم : فعل مضارع ماضيه قولك : شممت الطيب ونحوه – من باب فرِحَ – إذا نشقته ، وفيه لغة أخرى من باب نصَرَ ينصُر حكاها الفراء »[121]2) .

ثانيًا : إعراب عنوانات الموضوعات :

يعرب المحقق عنوان الموضوع ، ويفصِّل في إعرابه ، محللاً إياه ، فيقول في : (باب الكلام وما يتألف منه) : « الكلام خبر لمبتدأ محذوف على تقدير مضافين ، وأصل نظم الكلام ... هذا باب شرح الكلام وشرح وما يتألَّف الكلام منه ، فحذف المبتدأ – وهو اسم الاشارة – ثمَّ حذف الخبر – وهو الباب – وأقيم الكلام مقامه فارتفع ارتفاعه ثمَّ حذف (شرح) أيضًا وأقيم الكلام مقامه فارتفع كما كان الذي قبله ، (وما) الواو عاطفة ، و (ما):اسم موصول معطوف على الكلام بتقدير مضاف،أي : شرح ما يتألَّف، و(يتألَّف) : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الكلام ، و (منه) : جار ومجرور متعلق بـ (يتألَّف) ، والجملة من الفعل الذي هو (يتألَّف) والفاعل لا محلّ لها من الإعراب صلة الموصول »[222]2) .

ثالثًا : إعراب بعض الأمثلة التي يسوقها ابن عقيل :

يعرب الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد بعض الأمثلة التي يشعر أنَّ ثمَّة حاجة لإعرابها ، نحو مثال الشارح : (كيف جالسٌ العمْرانِ) قائلاً : « كيف : اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب حال من (العمران) الآتي ، و (جالس) : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، و (العمران) : فاعل بجالس أغنى عن الخبر ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى »[323]2) .

رابعًا : إعراب الشواهد الشعريَّة :

أولى المحقق الشواهد الشعريَّة عنايته البالغة ، فأعربها إعرابًا مفصَّلاً مضمنًا بعضها بعض الآراء النحوية والتوجيهات القيمة[424]2) . وحري بنا القول : إنَّ جهد المحقق في هذا الشأن (الإعراب التفصيلي) حسنة تضاف إلى حسناته في هذا التحقيق ، فابن هشام يقول : « واعلم أنَّه يعاب على الناشئ في صناعة الإعراب أن يذكر فعلاً ولا يبحث عن فاعله ، أو مبتدأ ولا يتفحص عن خبره ظرفًا أو مجرورًا ولا ينبه على متعلقه ، أو جملة ولا يذكر : ألها محل من الإعراب أم لا ؟ أو يذكر موصولاً ولا يبين صلته وعائده... »[525]2) ، ولكل ذلك دور مهم في توضيح المعاني المقصودة ، بل إنَّ من وجوه تسمية الإعراب إعرابًا لأنَّه يبيّن المعاني ، وهو مأخوذ من قولهم : أعرب الرجل عن حجته إذا بيَّنها [626]2)، « يدلّك على ذلك أنك لو قلت : ما أحسنَ زيداً ، لكنت متعجبًا ، ولو قلت : ما أحسنَ زيدٌ لكنت نافيًا ، ولو قلت : ما أحسنُ زيْدٍ ؟ كنت مستفهمًا عن أي شيء منه حسن ، فلو لم تعرب في هذه المواضع لالتبس التعجب بالنفي ، والنفي بالاستفهام ، واشتبهت هذه المعاني بعضها ببعض ، وإزالة الالتباس واجب »[727]2) ، فضلاً عن الآثار الأخرى للإعراب[828]2)

4- شرح الشواهد : يعد شرحه لشواهد ابن عقيل بستانًا يجني القارئ منه ما شاء ، ففيه العروض ، والتراجم ، وأيام العرب ، والأدب ، والنحو ، والصرف ، والصوت ، والبلاغة ، والأصول (أصول النحو) وغيرها .. فهو يحلل الشاهد تحليلاً يشفي الغليل، يذكر وزن البيت ، وقائله ، مع نتفة من حياته ، ثمَّ يذكر معاني المفردات ويشرحها شرحًا وافيًا ، ثمَّ يذكر معنى البيت بإيجاز ، ويعرب البيت بحسب وصفنا الذي ذكرناه في إعرابه الألفيَّة ، ثمَّ يعرض الشاهد في البيت[29]29) ، ويسرد لنا – أحيانًا – مطلع القصيدة التي ورد فيها الشاهد ، ومعاني مفرداته[030]3) ، كما يذكر لنا – في بعض الأحيان – موضعين للشاهد الواحد[131]3) ، أو ثلاثة مواضع[232]3) ، كما لا ينسى ذكر البيت

---

(21)[21] المصدر نفسه : 1 / 24 .
(22)[22] المصدر نفسه : 1 / 13 .
(23)[23] المصدر نفسه : 1 / 190 .
(24)[24] ينظر : المصدر نفسه : 1 / 18 ، و 1 / 19 ، و 1 / 20 ... الخ .
(25)[25] الإعراب عن قواعد الأعراب : 152 – 153 .
(26)[26] ينظر : أسرار العربية : 31 .
(27)[27] المصدر نفسه : 34 – 35 .
(28)[28] ينظر : معاني النحو : 1 / 38 – 40 .
(29)[29] ينظر : شرح ابن عقيل : 1 / 18 ، 19 ، 201 .
(30)[30] ينظر : المصدر نفسه : 1 / 19 : الشاهد : 2 .
(31)[31] ينظر : المصدر نفسه : 1 / 19 : الشاهد : 2 .
(32)[32] ينظر : المصدر نفسه : 2 / 210 : الشاهد : 289 .

الذي يلي بيت الشاهد في القصيدة أحيانًا[333]3) ، مع سرد روايات عدَّة للشاهد[434]3) ، والآراء المتضاربة في نسبته[535]3) ، والمؤلفين الذين استشهدوا به[636]3) ، ويستعرض – أحيانًا – شواهد علماء البلاغة عليه[737]3) ، ويذكر توجيهات أخرى له ، حتى يصل إلى نتيجة مفادها أن لا شاهد في البيت[838]3) ، كما يوضح أنَّ هذا الشاهد للتمثيل أو للاحتجاج[39]39) ، ويعزز الشاهد بشواهد أخرى من عنده[040]4) .

5- الاستشهاد : عزَّز المحقق المسائل اللغوية الواردة في الكتاب بالاستشهاد بمصادر معتد بها في الدرس اللغوي ، نحو : القرآن الكريم ، والحديث ، والشعر ، والأمثال وغيرها ، على النحو الآتي :

أ. القرآن الكريم :

وهو أهم المصادر التي يعوِّل عليها النحاة ، وأفصحها ، وقد استشهد به المحقق في مواطن متفرقة ، منها في حديثه عن تنوين العوض عن اسم[141]4) ، فاستشهد بقوله تعالى : ((قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ)) [النساء : 84] . كما استشهد بالقراءات القرآنية في مواضع عدَّة ، من ذلك استشهاده بقراءة طلحة بن سليمان : ((أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ)) [النساء : 78] في باب جوازم الفعل المضارع[242]4) .

ب- الحديث الشريف :

نرى المحقق مؤيدًا لمن أجاز الاستشهاد بالحديث الشريف ، إذ نجده يستشهد به في أثناء تحقيقه ، من ذلكاستشهاده بحديث النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم) : (أفضل كلمة قالها شاعر كلمة لبيد)[343]4) في حديثه عن الكلمة .

جـ - الشعر :

حظي الشعر بقلم المحقق كثيرًا ، وقد فاق – في بعض المسائل – الشارحَ في هذا الجانب ، فعلى حين نجد الشارحَ في باب التصريف يذكر شاهدين شعريين ؛ نجد المحقق يستشهد بثمانية شواهد[444]4) ، وكذا الحال في باب (الاسم الذي لا ينصرف) ، فالشارح يستشهد بشاهدين ، في حين نرى المحقق يذكر أربعة عشر شاهدًا[545]4) . ومن شواهده الشعرية[646]**4)** ؛ قول امرئ القيس :

وليلٍ كموْجِ البحْرِ أرْخى سدولَه عليَّ بأنواعِ الهمومِ ليبْتـلِي[747]**4)**

د- الأمثال :

ساق المحقق بعض الأمثال دليلاً على إثبات مسألة ما ، وللمثل – من دون شك – أثر كبير في حفظ القاعدة ، فضلاً عن إثباتها ؛ لأنَّ في المثل مزايا لا توجد في غيره ، يقول إبراهيم النظام : « يجتمع في المثل أربعة لا تجتمع في غيره من الكلام : إيجاز اللفظ ، وإصابة المعنى ، وحسن التشبيه ، وجودة الكناية ، فهو في نهاية البلاغة »[848]4) . وذكر أبو هلال العسكري في كتابه (جمهرة الأمثال) : « ثمَّ إني ما رأيت حاجة الشريف إلى شيء من أدب اللسان بعد سلامته من اللحن ، كحاجته إلى الشاهد ، والمثل ، والشذرة ، والكلمة السائرة ، فإنَّ ذلك يزيد المنطق تفخيمًا ، ويكسبه قبولاً ، ويجعل له قدرًا في النفوس ، وحلاوة في الصدور ، ويدعو القلوب إلى وعيه ، ويبعثها على حفظه .... »[49]49) .

---

(33)[33] ينظر : المصدر نفسه : 1 / 20 : الشاهد : 3 .
(34)[34] ينظر : المصدر نفسه : 1 / 47 : الشاهد : 4 .
(35)[35] ينظر : المصدر نفسه : 1 / 144 : الشاهد : 27 .
(36)[36] ينظر : المصدر نفسه : 1 / 46 : الشاهد : 4 .
(37)[37] ينظر : المصدر نفسه : 1 / 230 : الشاهد : 50 .
(38)[38] ينظر : المصدر نفسه : 1 / 249 : الشاهد : 56 .
(39)[39] ينظر : المصدر نفسه : 1 / 251 : الشاهد : 57 .
(40)[40] ينظر : المصدر نفسه : 1 / 20 : الشاهد : 3 .
(41)[41] ينظر : المصدر نفسه : 1 / 17 ، وينظر أيضًا : 1 / 15 ، 1 / 20 .
(42)[42] ينظر : المصدر نفسه : 2 / 375 ، وينظر أيضًا : 1 / 14 ، 83 ، 204 وغيرها .
(43)[43] ينظر : المصدر نفسه : 1 / 15 ، وتنظر المواضع الأخرى : 1 / 52 ، 59 ، 66 وغيرها ، وقد روي الحديث في صحيح البخاري : 2 / 498 : (أصدق كلمة قالها شاعر ، كلمة لبيد .....) .
(44)[44] ينظر : شرح ابن عقيل : 2 / 529 – 544 .
(45)[45] ينظر : المصدر نفسه : 2 / 320 – 340 .
(46)[46] ينظر : المصدر نفسه : 2 / 36 ، وينظر أيضًا : 1 / 36 ، 38 وغيرها .
(47)[47] شرح ديوان امرؤ القيس : 16 .
(48)[48] الأمثال في القرآن : 15 .
(49)[49] جمهرة الأمثال : 5 .

واستشهد المحقق بأمثلةٍ عدَّة في باب الأسماء الستَّة[050]5)، فقال : « ومن ذلك قولهم في المثل : من يطل هن أبيه ينتطق به) ([1]5) ، يريدون من كثر أخوته اشتدَّ بهم ظهره، وقوي بهم عزَّه ».

هـ - لغات العرب :

يستشهد بها المحقق في مواضع عدَّة ، منها ما جاء في باب (الكلام وما يتألف منه) عند حديثه عن (يشِم) ، فقال : « ... وفيه لغة أخرى من باب نصَرَ ينْصُرُ ، حكاها الفرّاء »[251]5) .

و- آراء العلماء :

استشهد بآراء جمع من أهل اللغة والنحو والفقه وغيرهم ، وبأقوالهم، فاستشهد في باب (المعرب والمبني) بابن فلاح ، وأبي علي الفارسي[352]5) ، وابن منظور[453]5) ، وابن كيسان[554]5) ، وأبي حنيفة[655]5) ، كما استشهد في باب (كان وأخواتها) بالصبّان[756]5) ، وفي باب (أفعال المقاربة) استشهد بجبير بن مطعم[857]5) .

6- تعزيز الشواهد :

يسوق المحقق شواهد عدَّة تعضِّد شواهد الشارح ، وتقوي حجَّته، وجاء هذا التعزيز على أنماط أربعة :

أ- تعزيز الشواهد الإنشائيَّة بشواهد قرآنية ، ونماذج من القراءات القرآنية ، والأحاديث النبويَّة ، فضلاً عن الشواهد الشعريَّة . ، فمن الشواهد القرآنية شاهده على تنوين العوض[58]59) ، ومن شواهد القراءات شاهده على عدم إعمال (أن) الناصبة للفعل المضارع[059]6)، ومن شواهده على الحديث الشريف شاهده على إعراب المثنى بالألف مطلقًا[160]6) ، ومن الشواهد الشعرية شاهده على حذف الضمير المجرور في باب الاسم الموصول[261]6) .

ب- تعزيز الشواهد الشعرية بشواهد شعريَّة أخرى ، من ذلك ما جاء في باب الكلام وما يتألف منه[362]6) .

جـ - تعزيز الشواهد القرآنية بشواهد شعريَّة كما في باب أفعال المقاربة[463]6) .

د- تعزيز الأمثلة بأمثلة أخرى كما في باب الاسم الذي لا ينصرف ، قال الشارح :« ونبَّه بقوله : (مشبه مفاعلاً أو المفاعيل) على أنه إذا كان الجمع على هذا الوزن منع ، وإن لم يكن في أوله ميم ، فيدخل (ضوارب ، وقناديل) في ذلك ، فإن تحرَّك الثاني صرف ، نحو : صياقلة ... »[564]6) ، وأضاف المحقق في الهامش قائلاً : « وكذا صيارفة ، وأشاعرة ، وأحامرة ، وعباقرة ، وأشاعثة ، ومناذرة ، وغساسنة ، ومراقسة، وأباطرة ، وبطالمة ، وبطالسة ، وقد قالوا للمحاويج : أراملة ، وقالوا للصعاليك : عمارطة ، ولجماعة الرجالة – أي الذين يسيرون على أرجلهم : عراجلة »[665]6).

---

(50)[50] ينظر : شرح ابن عقيل : 1 / 49 ، وينظر أيضًا : 1 / 281 وغيرها .
(51)[51] مجمع الأمثال : 3 / 364 .
(52)[52] شرح ابن عقيل : 1 / 24 ، وينظر : 1 / 131 .
(53)[53] ينظر : المصدر نفسه : 1 / 32 .
(54)[54] ينظر : المصدر نفسه : 1 / 47 .
(55)[55] ينظر : المصدر نفسه : 1 / 61 .
(56)[56] ينظر : المصدر نفسه : 1 / 52 .
(57)[57] ينظر : المصدر نفسه : 1 / 271 .
(58)[58] ينظر : المصدر نفسه : 1 / 331 ، وهو جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف بن قصي ، شيخ قريش في زمانه ، وابن عم النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ، توفي سنة تسع وخمسين ، وقيل : ثمان وخمسين . ينظر : سير أعلام النبلاء : 4 / 267 – 269 .
(59)[59] ينظر : شرح ابن عقيل : 1 / 17 ، وينظر أيضًا : 1 / 133 .
(60)[60] ينظر : المصدر نفسه : 2 / 343 .
(61)[61] ينظر : المصدر نفسه : 1 / 59 ، وينظر أيضًا : 1 / 104 .
(62)[62] ينظر : المصدر نفسه : 1 / 175 ، وينظر أيضًا : 1 / 256 .
(63)[63] ينظر : المصدر نفسه : 1 / 20 ، وينظر أيضًا : 1 / 112 .
(64)[64] ينظر : المصدر نفسه : 1 / 330 ، وينظر أيضًا : 1 / 390 .
(65)[65] المصدر نفسه : 2 / 327 .

7- التعريف ببعض المصطلحات الواردة : وردت في المتن بعض المصطلحات التي رأى المحقق ضرورة التعريف بها ، ليتمكَّن القارئ من الولوج في الموضوع ، فعرَّفها مثل : اسم الجنس[766]6) ، والمتمكن الأمكن[867]6) ، والنكرة[968]6) ، والعلم[069]7) ، و « نصًّا في اليمين »[170]7) ، والمعاقبة[271]7) ، والاسم الخالص[372]7) .

8- التعريف بالأعلام الواردة : نجده يعرِّف ببعض من ورد ذكره من الأعلام نحو تعريفه بابن معط [473]7).

9- بسط القول في مسائل عدَّة :

إذ بسط المحقق القول ، وأشبع البحث في مسائل عدَّة ، وموضوعات متفرقة مرَّ عليها الشارح مرَّ الكرام ، ومن هذه المسائل : مسألة اسم الفعل ، إذ استغرق المحقق في شرحها صفحتين تطرَّق فيهما إلى أنواع اسم الفعل ، وموافقة الفعل له ، وأوجه المخالفة بينهما ، واختلاف النحاة في أسماء الأفعال[574]7) ، ومسألة الأصل في وضع الحرف والاسم والفعل[675]7) ، والأصل في وضع (ذو) التي بمعنى صاحب[776]7) ، وغيرها من المسائل التي لا يتسع البحث لذكرها فضلاً عن إدراجها[877]7) .

10- شرح معاني المفردات : ورد كثير من المفردات الصعبة في الشرح ، فتصدى المحقق لبيان معناها كشرحه معنى (الصعق) ، و(العيّوق) في باب المعرَّف بأداة التعريف[78]79) ، و(النمرة) في باب المبتدأ والخبر[079]8) ، و(البداء) في باب البدل[80]81) ، وغيرها[281]8) .

11- عرض المسائل الخلافية : يعرض المسائل المختلف فيها عرضًا يشفي الغليل ، فيشير إلى الآراء ، مبينًا حجة كل فريق أحيانًا ، ويعطي وجهة نظره في كثير من المواطن ، ولا شك في أهميَّة عرض تلك المسائل في إثراء الموضوع ، وتشكيل مرجعيَّة نحويَّة لطلاب النحو العربي ، ومن تلك المسائل مسألة سبب بناء الاسم[382]8) ، وإعراب الأسماء الستة[483]8) ، وجمع العلم المذكر المختوم بتاء التأنيث[584]8) ، وغيرها[685]8) .

12- التعليل :

شاع في هذا التحقيق أسلوب التعليل ، فنجده يعلل كثيرًا من المسائل الواردة ، منها : تسمية المصنَّف بالألفيَّة[786]8) ، ومنها قول المصنف : « واسم ، وفعل ، ثمَّ حرف »[887]8) ، ومنها عدم إعطاء الحرف الذي أشبه الاسم حكم الإعراب[88]89) ، وغيرها[089]9) .

13- التخريج :

---

(66)[66] المصدر نفسه : 2 / 327 .
(67)[67] ينظر : المصدر نفسه : 1 / 15 .
(68)[68] ينظر : المصدر نفسه : 1 / 36 .
(69)[69] ينظر : المصدر نفسه : 1 / 86 – 87 .
(70)[70] ينظر : المصدر نفسه : 1 / 18 .
(71)[71] ينظر : المصدر نفسه : 1 / 252 .
(72)[72] ينظر : المصدر نفسه : 2 / 46 .
(73)[73] ينظر : المصدر نفسه : 2 / 359 .
(74)[74] ينظر : المصدر نفسه : 1 / 12 ، 289 .
(75)[75] ينظر : المصدر نفسه : 1 / 26 - 27 .
(76)[76] ينظر : المصدر نفسه : 1 / 31 .
(77)[77] ينظر : المصدر نفسه : 1 / 54 .
(78)[78] ينظر : المصدر نفسه : 1 / 60 ، 73 ، 74 ، 78 ، 92 ، 100 ... الخ .
(79)[79] ينظر : المصدر نفسه : 1 / 186 .
(80)[80] ينظر : المصدر نفسه : 1 / 217 .
(81)[81] ينظر : المصدر نفسه : 2 / 249 .
(82)[82] ينظر : المصدر نفسه : 1 / 289 وغيرها .
(83)[83] ينظر : المصدر نفسه : 1 / 29 .
(84)[84] ينظر : المصدر نفسه : 1 / 44 .
(85)[85] ينظر : المصدر نفسه : 1 / 60 – 61 .
(86)[86] ينظر : المصدر نفسه : 1 / 64 ، 70 ، 74 ، 98 وغيرها .
(87)[87] ينظر : المصدر نفسه : 1 / 5 .
(88)[88] ينظر : المصدر نفسه : 1 / 13 .
(89)[89] ينظر : المصدر نفسه : 1 / 31 .

بذل المحقق جهدًا قلَّ نظيره في هذا المجال ، فهو – فضلاً عن تخريجه الشواهد الواردة في الكتاب – يخرِّج ما عنَّ له ، فيخرِّج الرأي وينسبه إلى قائله[190]9)، واللغة فيذكر صاحبها[291]9) ، والمثل ويشرحه[392]9)، والأعلام فيترجم لها[493]9)، والقراءات فينبه عليها[594]9) ، ولم يكتفِ بذلك فنراه يخرّج الكلام النثري أيضًا ، جاء في باب كان وأخواتها : « وقد سمعت زيادتها بين الفعل ومرفوعه ، كقولهم : ولدت فاطمة بنت الخرشب الأنمارية الكملة من بني عبس لم يوجد كان أفضل منهم »[695]9) ، فيقول المحقق معقبًا على ذلك : « قائل هذا الكلام هو قيس بن غالب في فاطمة بنت الخرشب من بني أنمار بن بغيض بن ريث بن غطفان ، وأولادها هم : أنس الفوارس ، وعمارة الوهاب، وقيس الحفاظ ، وربيع الكامل ، وأبوهم زياد العبسي ، وكان كل واحد منهم نادرة أقرانه شجاعة وبسالة ورفعة شأن »[796]9) ، كما كان يخرِّج بعض الجمل التي يعرضها الشارح أمثلة على ما يقول ، من ذلك جملة : (ليت الشباب يعود يومًا) في باب إنَّ وأخواتها[897]9) فخرَّجها المحقق قائلاً : « قد وردت هذه الجملة في بيت لأبي العتاهية ، وهو قوله[98]99) :

ألا ليت الشباب يعود يومًا فأخبره بما فعل المشيب »[0099]**1)**

لكن مما يستغرب من المحقق عدم تخريجه الآيات القرآنية التي ورد ذكرها في شرح ابن عقيل ، وربما مردّ ذلك إلى أن القرآن الكريم متوافرٌ بين أيدينا ، فلا تخلو مكتبة إسلاميَّة منه ، ومهما يكن من أمر فهذا مما يؤاخذ به على المحقق الفاضل .

14- الإشارة إلى الشاذ والنادر :

يستطرد المحقق – أحيانًا – فيذكر الشاذ والنادر في بعض المسائل ، من ذلك ما ذكره في مسألة (ذو) التي بمعنى (صاحب) : « وشذَّ قول كعب بن زهير بن أبي سُلمى المزني :

صبحنا الخزرجية مرهفـات أيار ذوي أرومتها ذووهـــا »[01100]**1)**

كما أشار إلى النادر بقوله – على سبيل المثال - : « وندر نحو قولهم : اذهب بذي تسلمْ »[02101]1) .

15- التوضيح :

يميط المحقق اللثام – أحيانًا – عن بعض العبارات مبينًا المراد منها ، من ذلك ما ذكره ابن عقيل في كلامه على العلم المنقول : « والنقل إما من صفة ... أو من جملة : كقام زيد ، وزيد قائمٌ »[03102]1) ، فذكر المحقق في الهامش ما يأتي : « الذي سمع من العرب هو النقل من الجمل الفعلية ... فأما الجملة الاسمية فلم يسمّوا بها وإنما قاسها النحاة على الجملة الفعلية »[04103]1) ، ومن ذلك أيضًا تعليقه على عنوان ابن عقيل : (المعرب والمبني) قائلاً : « أي هذا باب المعرب والمبني ، وإعرابه ظاهر »[05104]1) .

16- للمحقق دورٌ كبيرٌ في عرضه المسائل والخلافات التي تبرز فيها شخصيته واضحة جليَّة ، فهو يرجح بعض الآراء ، ويستبعد أخرى ، ويستدرك على الناظم أحيانًا ، وعلى الشارح أحيانًا أخرى ، وقد يوافقهما الرأي ، مثلما سنبيّنه لاحقًا .

---

(90)[90] ينظر : المصدر نفسه : 1 / 35 ، 38 ، 45 ، 57 .
(91)[91] ينظر : المصدر نفسه : 1 / 40 ، 72 .
(92)[92] ينظر : المصدر نفسه : 1 / 52 ، 58 .
(93)[93] ينظر : المصدر نفسه : 1 / 225 .
(94)[94] ينظر : المصدر نفسه : 2 / 181 .
(95)[95] ينظر : المصدر نفسه : 2 / 80 .
(96)[96] المصدر نفسه : 1 / 289 .
(97)[97] المصدر نفسه : 1 / 289 .
(98)[98] ينظر : المصدر نفسه : 1 / 346 .
(99)[99] ينظر : المصدر نفسه : 346 .
(100)[100] ينظر : المصدر نفسه : 1 / 346 ، هكذا ورد في شرح ابن عقيل وهي تختلف عن رواية الديوان ، ففي الديوان : فيا ليت . ينظر : شرح ديوان أبي العتاهية : 48 .
(101)[101] ينظر : شرح ابن عقيل : 1 / 55 ، هكذا ورد في الهامش ، وفي الديوان رواية أخرى : **صبحنا الخزرجية مرهفات أباد ...**
ديوان كعب بن زهير : 142 .
(102)[102] ينظر : شرح ابن عقيل : 1 / 55 ،
(103)[103] المصدر نفسه : 1 / 125 .
(104)[104] المصدر نفسه : 1 / 125 .

17- يختم التحقيق بخاتمة يبدؤها بالتحميد والصلاة ، ثمَّ يصف شرحه للشواهد ، وإعرابه الأبيات ، ويشير إلى الزيادات التي حصلت في الطبعة الجديدة[105](06105) .

ويمكن لنا في خاتمة المطاف أن نعرض أهم مزايا هذا التحقيق ، على النحو الآتي :

اتسم تحقيقه بالموضوعية ، فهو يدافع عن الناظم إذا كان ثمَّة وجه يخرّج به كلامه، كقوله : « فلا غبار على عبارة الناظم »[106](07106) ، ولكن يأخذ عليه بعض المؤاخذات في مواضع أخرى كما في قوله : « وكان من حق المسلمين عليه أن يعمهم بالدعاء ليكون ذلك أقرب إلى الإجابة »[107](08107) ، ويدافع عن الشارح في بعض المواطن[108](109) ، ويستدرك عليه في أخرى سنذكرها لاحقًا إن شاء الله .

يمثّل تحقيقه موسوعة علمية تتحف قرّاءه بالنافع والمفيد في مجال الاختصاص ، فهو يشرح ، ويحلل ، ويناقش ، ويستنبط ، ويستشهد ، ويبين معاني المفردات ، وأوزان الكلمات ، وكثيرًا ما وجدناه يعرّفنا بالتراجم ، والقراءات ، والشعر ، والعروض ، والقافية ، والروايات ، والأمثال ، والحكايات[109](11) ، كما نجد مسائل فقه اللغة[1110](11) ، والبلاغة حاضرة في هذا التحقيق[2111](11) .

أثرى المحقق تحقيقه بالمسائل الخلافيَّة ، وآراء العلماء في كل مسألة ، وأكثر من الشواهد القرآنية ، والشعرية ، والجمل الفصيحة ...

ومن هنا فإنّ الجهد الذي بذله الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في هذا التحقيق ، يدل على كفاية خبرته ، وسعة إطلاعه ، وموهبته في المناقشة ، والرد ، حتى بدا عمله هذا على النحو الذي أضاف إلى المكتبة العربية موسوعة شاملة أفاد منها طلاب العربيَّة من أهل الاختصاص ، وكذا المبتدئين منهم في فهم ما يعسر عليهم من مسائل العربية في علومها المتنوعة .

المبحث الثاني
استدراكاته على المصنّف والشارح

للمحقق استدراكات كثيرة على المصنِّف وحده مرَّة ، وعلى المصنِّف والشارح معًا مرَّة أخرى ، وعلى الشارح وحده مرَّة ثالثة ، وتعددت وجوه الاستدراك ، إذ نجده في بعض المواضع يستدرك على صياغة العبارة ، فيما نجده في مواضع أخرى يستدرك على الأحكام الصادرة منهما ومناقشتها مبينًا أوجه صوابها ، أو عدمه ، مثلما نجد استدراكات على المسائل والإحالات الواردة في كلامهما ، وعلى طريقة العرض من حيث الإيجاز وغيره ، وكذا على الشواهد التي ساقاها لتدعيم آرائهما ، ويمكن توضيح ذلك من خلال الآتي :

أولاً : استدراكه على المصنّف (الناظم) :

ويتلخص في الجوانب الآتية :

1- استدراكه على صياغة العبارة :

ببصيرة النحوي الثاقبة ، التقط المحقق ما يحدث بكلام المصنف من خلل أو نقص ، وورد ذلك في مواضع عدَّة ، منها ما جاء في باب البدل ، يقول الناظم :

« التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى بدلا »**(1**[13112]**)**

ويتنبه المحقق إلى ما يعنيه هذا الكلام قائلاً : « قول الناظم (التابع المقصود بالحكم) قد يفيد أنَّ البدل هو وحده المقصود بالنسبة ، والمعطوف بالواو ونحوها في نحو (جاء زيد وعمرو) مقصود بالنسبة ، وليس هو وحده المقصود ، وإنما هو والمتبوع جميعًا مقصودان ، فيمكن أن يخرج المعطوف بالحرف المشرك لفظًا ومعنىً بالفصل الأول فافهم ذلك وتدبَّره »[4113](11) .

ومن ذلك ما جاء في باب الإخبار بالذي وفروعه ، وبالألف واللام ، يقول الناظم :

« وباللذين والذين والتي أخبر مراعيًا وفاق المثبت »**(11**[5]**)**

---

[105](105) المصدر نفسه : 1 / 28 .
[106](106) ينظر : المصدر نفسه : 2 / 593 – 594 .
[107](107) ينظر : المصدر نفسه : 1 / 10 .
[108](108) ينظر : المصدر نفسه : 1 / 12 .
[109](109) ينظر : المصدر نفسه : 1 / 86 – 87 .
[110](110) ينظر : المصدر نفسه : 2 / 544 .
[111](111) ينظر : المصدر نفسه : 2 / 559 .
[112](112) ينظر : المصدر نفسه : 2 / 52 .
[113](113) ينظر : المصدر نفسه : 2 / 247 .

ويلتفت المحقق إلى ذلك قائلاً : « ومثل اللذين ، والذين ، والتي : اللتان في المثنى المؤنث ، واللاتي واللائي في الجمع المؤنث ، والألى في جمع الذكور ، وليس الحكم قاصرًا على الأسماء الثلاثة التي ذكرها الناظم ، ولو أنه قال (وبفروع الذي نحو التي) لكان وافيًا بالمقصود ، وتصحيح كلامه أنه على حذف الواو العاطفة والمعطوف بها ، وكأنَّه قد قال : وباللذين والذين والتي ونحوهن) ، فافهم ذلك ، والله تعالى المسؤول أن يرشدك »[6114]11) ، فضلاً عن غير ذلك من المواضع[7115]11) .

2- استدراكه على عدد المسائل الواردة :

يذكر المصنف عند تناوله المسألة بعض الحالات ، ويغفل عن الأخرى ، فيستدرك عليه المحقق ، فمن ذلك مواضع وجوب استتار الضمير ، فيذكر المصنف أربعة في بيته :

ومن ضمير الرفع ما يستتر كافعلْ أوافق نغتبط إذ تشكر[8116]**11)**

وأضاف المحقق ستة مواضع هي : اسم فعل الأمر ، واسم فعل المضارع ، وفعل التعجب ، وأفعل التفضيل ، وأفعال الاستثناء ، والمصدر النائب عن فعل الأمر[117]119) .

ومن ذلك أيضًا في موضوع شروط دخول لام الابتداء على خبر (إنَّ) ، فذكر المصنف شرطين[0118]12) ، وأضاف المحقق شرطًا ثالثًا[1119]12) . وكذلك في موضوع عطف النسق ، فذكر المصنف أنَّ الواو والفاء قد يحذفان مع معطوفهما[22120]1) ، وأضاف المحقق لهما (أم)[3121]12) .

3- استدراكه على الحكم :

يقول المصنف بحكم (ما) ، لكن المحقق يرى خلاف ذلك ، من ذلك ما جاء في باب نواصب الفعل المضارع : « إذا وقعت (إلا) بعد الفعل ، نحو : ما تأتينا فتكلمنا إلا بخير ، فإنه يجوز في الفعل المقترن بالفاء وجهان : الرفع ، والنصب ، وزعم الناظم وابنه أنه يجب فيه الرفع ، وهو مردود »[4122]12) ، واستشهد بما يعضد كلامه[25123]1) .

ثانيًا : استدراكه على المصنف والشارح معًا :

يتطرَّق الناظم إلى مسألة ما ، فيأتي الشارح فيشرحها من دون الالتفات إلى ما يكتنف كلام الشارح من إيجاز مخل ، أو غير ذلك ، فيأتي المحقق فيستدرك عليهما ، ومن أمثلة استدراكاته :

*** استدراكه على العدد :**

يذكر المصنف والشارح حالة أو أكثر فيضيف المحقق عليهما ، وتكرر ذلك في مواضع عدَّة ، منها :

1- في باب النكرة والمعرفة : نون الوقاية قبل ياء المتكلم ، يقول المحقق : « هذا ولم يتكلم المصنف ولا الشارح عن الاسم المعرب إذا أضيف لياء المتكلم ، واعلم أنَّ الأصل في الاسم المعرب ألاّ تتصل به نون الوقاية ، نحو : ضاربي ، ومكرمي ، وقد ألحقت نون الوقاية باسم الفاعل المضاف إلى ياء المتكلم في قوله صلى الله عليه وسلم : (فهل أنتم صادقوني) ، وفي قول الشاعر :

وليس الموافيني ليرفد خائبًا فإنَّ له أضعاف ما كان أملا

.... كما لحقت أفعل التفضيل في قوله صلى الله عليه وسلم (غير الدجال أخوفني عليكم) لمشابهة أفعل التفضيل لفعل التعجب »[6124]12) .

2- في باب اسم الإشارة : يقول المحقق : « إنَّ الشارح لم يذكر – تبعًا للمصنف – في هذا الكتاب من ألفاظ الإشارة إلى المفرد المذكر سوى (ذا) ، وقد ذكر العلماء أربعة ألفاظ أخرى ، الأول : (ذاء) بهمزة مكسورة بعد الألف ،

---

[114](114) المصدر نفسه : 2 / 247 .
[115](115) المصدر نفسه : 2 / 399 .
[116](116) المصدر نفسه : 2 / 400 .
[117](117) ينظر : المصدر نفسه : 2 / 195 .
[118](118) المصدر نفسه : 1 / 95 .
[119](119) ينظر : المصدر نفسه : 1 / 96 – 97 .
[120](120) ينظر : المصدر نفسه : 1 / 362 .
[121](121) ينظر : المصدر نفسه : 1 / 362 .
[122](122) ينظر : المصدر نفسه : 2 / 243 .
[123](123) ينظر : المصدر نفسه : 2 /243 .
[124](124) المصدر نفسه : 2 / 350 .

والثاني (ذائه) بهاء مكسورة بعد الهمزة المكسورة ، والثالث (ذاؤه) بهمزة مضمومة ، وبعدها هاء مضمومة ، الرابع : (آلك) بهمزة ممدودة بعدها لام ثم كاف ، وممن ذكر ذلك الناظم في كتابه التسهيل »[27125]1) .

3- في باب المبتدأ والخبر ، استدرك الشارح على المصنف المواضع التي يحذف فيها المبتدأ وجوبًا ، فذكر أربعة مواضع ، هي : النعت المقطوع إلى الرفع ، وأن يكون الخبر مخصوص (نعم) ، أو (بئس) ، وما حكى الفارسي من كلامهم (في ذمتي لأفعلنَّ) ، وأن يكون الخبر مصدرًا نائبًا مناب الفعل[8126]12) ، ثمَّ استدرك المحقق عليهما موضعين ، هما : مبتدأ الاسم المرفوع بعد (لاسيما) ، وبعد المصدر النائب عن فعله[127]129) .

فضلاً عن المواضع الأخرى في باب عطف البيان[0128]13) ، وباب المعرب والمبني (الاسم المنقوص)[1129]13) ، والمثنى والملحق به[2130]13) .

*** استدراكه على الحكم :**

يستدرك المحقق على حكم المصنف والشارح في بعض المسائل ، وقد ورد ذلك في مواضع عدَّة ، منها : وقوع الضمير المتصل بعد (إلا) : فقد ذكرا أنَّه لا يقع بعد (إلا) في الاختيار[3131]13) ، بيد أنَّ المحقق استدرك عليهما في الهامش قائلاً : « أجاز جماعة منهم ابن الأنباري وقوعه بعد إلاّ اختيارًا »[4132]13) .

حذف الياء من ابن أم ، وابن عم في النداء : فقد ذكرا أنَّ الياء تحذف لكثرة الاستعمال[5133]13) ، وعلَّق المحقق على كلامهما : « ورد ثبوت الياء في (ابن أم) في قول أبي زبيد الطائي يرثي أخاه :

يا ابن أمي ويا شقيق نفسي أنت خلفتني لدهرٍ شديد

وورد قلب الياء ألفًا وبقاؤها في (ابنة عم) في قول أبي النجم :

يا ابنة عمّا لا تلومي واهجعـي

وذكر هذين الوجهين شيخ النحاة سيبويه في كتابه .. »[36134]1)

إثبات الياء في (يا أبتَ ، ويا أمتَ : ذكرا عدم جواز إثبات الياء لأن التاء عوض[37135]1) ، وذكر المحقق ثبوتها[38136]1) .

حذف نون التوكيد الخفيفة من الفعل إذا وليها ساكن لالتقاء ساكنين : ذكرا وجوب حذف النون[137]139) ، وأورد المحقق شواهد على حذفها من دون أن يليها ساكن[40138]1) .

*** استدراكه على إطلاق الحكم :**

يطلق المصنف والشارح أحكامًا من دون أن يقيداها بشروط ، فيأتي المحقق فيقيد هذه الأحكام ، مثلما وجدنا ذلك في باب الإبدال : بناء الاسم على فعول ، فقد ذكر المصنف والشارح أنَّه إذا بني اسم على فعول وكان جمعًا لامه واو جاز فيه وجهان : التصحيح والإعلال ، والإعلال أجود[41139]1) ، وعلَّق المحقق قائلاً : « ولم يذكر الناظم ولا الشارح شرط جواز الوجهين في فعول ، وشرطه ألاّ يكون فعله من باب قوي ، فإن كان كذلك وجب فيه الإعلال »[42140]1) .

*** استدراكه على الإيجاز :**

---

[125](125) ينظر : المصدر نفسه : 2 / 350 .
[126](126) المصدر نفسه : 1 / 117 .
[127](127) المصدر نفسه : 1 / 130 .
[128](128) ينظر : المصدر نفسه : 1 / 254 – 256 .
[129](129) ينظر : المصدر نفسه : 1 / 254 – 255 .
[130](130) ينظر : المصدر نفسه : 2 / 221 – 222 .
[131](131) ينظر : المصدر نفسه : 1 / 82 .
[132](132) ينظر : المصدر نفسه : 1 / 58 .
[133](133) ينظر : المصدر نفسه : 1 / 88 – 89 .
[134](134) ينظر : المصدر نفسه : 1 / 89 .
[135](135) ينظر : المصدر نفسه : 2 / 275 .
[136](136) ينظر : المصدر نفسه : 2 / 275 ، وكتاب سيبويه : 2 / 213 – 214 .
[137](137) ينظر : شرح ابن عقيل : 2 / 275 – 276 .
[138](138) ينظر : المصدر نفسه : 1 / 276 .
[139](139) ينظر : المصدر نفسه : 2 / 316 – 317 .
[140](140) ينظر : المصدر نفسه : 2 / 317 – 318 .

يوجز الناظم والشارح في بعض المسائل ، ويأتي المحقق فيفصِّل فيها كما في مسألة علامات البناء فذكرا أنَّ علامة البناء الفتحة ، والضمة ، والكسرة[3141]14) ، والسكون ، وعلَّق المحقق في الهامش مفصلاً في ما ينوب عن هذه الأشياء [44142]1). فضلاً عن غير ذلك من المواضع[45143]1) .

ثالثًا : استدراكه على الشارح :

تنوعت صيغ استدراكاته على الشارح ، منها :

*** استدراكه على عبارات الشارح وصياغتها :**

ورد ذلك في مواضع كثيرة ، منها :

عرَّف الشارح عطف البيان قائلاً : « هو التابع ، الجامد ، المشبه للصفة ، في إيضاح متبوعه ، وعدم استقلاله »[144]146) ، ونعت المحقق هذه العبارة بالقصور ، قائلاً : « عبارة الشارح في هذا الموضع قاصرة ، والتحقيق أنَّ عطف البيان يأتي لأغراض كثيرة ، وإنَّ أشهرها أربعة ، الأول : توضيح متبوعه ... والثاني : تخصيص متبوعه ... ، والثالث : المدح ..... والرابع :التأكيد »[145]147) .

يقول الشارح في باب حروف الجر ، الشاهد (197) : « (ولعلَّ) حرف جر زائد دخل على المبتدأ فهو كالباء في بحسبك درهم »[146]148) ، وصوَّب المحقق العبارة بقوله : « الصواب أن يقول : حرف جر شبيه بالزائد ، وأما الباء في قولهم (بحسبك درهم) فهي حرف جر زائد فليس التشبيه في كلام الشارح دقيقًا »[147]149)

يقول الشارح في باب البدل : « البدل البعض من الكل »[148]150) ، وخطَّأ المحقق هذا التعبير قائلاً : « نصَّ كثير من اللغويين والنحويين على أن اقتران كل وبعض بـ (أل) خطأ »[149]151) . فضلاً عن غير ذلك من المواضع[150]152) .

*** استدراكه على إيجازه :**

من ذلك ما جاء في باب المضاف إلى ياء المتكلم ، يقول الشارح : « وأما ما عدا هذه الأربعة فيجوز في الياء معه الفتح ، والتسكين ، فتقول : (غلاميَ ، وغلامي »[151]153) ، وذكر المحقق في الهامش المقصود بهذه الأربعة ، وهي : المفرد الصحيح الآخر ، وجمع التكسير الصحيح الآخر ، والمفرد المعتل الشبيه بالصحيح ، وجمع المؤنث السالم [152]154)، فضلاً عن غير ذلك من المواضع[153]155) .

*** استدراكه على إطلاق الشارح وتقييده :**

أ- استدراكه على إطلاقه :

يذكر الشارح أحيانًا حكمًا مطلقًا ، لكن المحقق يقيّد هذا الحكم بشروط ، من ذلك :

يقول الشارح في باب (كان وأخواتها) : « ولا يجوز الجمع بين كان وما ، لكون (ما) عوضاً عنها ، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض »[154]156) ، ويصف المحقق هذا بالأغلبي ، « ادعاء أنه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض منه لا يتم على الإطلاق،بل قد جمعوا بينهما في بعض الأحايين ، فهذا الحكم أغلبي »[155]157)

يقول الشارح في بيان المرَّة من مصدر الفعل الثلاثي : « إذا أريد بيان المرَّة من مصدر الفعل الثلاثي قيل : فعْلة – بفتح الفاء – نحو ضربته ضربة ، وقتلته قتلة هذا إذا لم يبن المصدر على تاء التأنيث ، فإن بني عليها وصف بما

---

[141](141) ينظر : المصدر نفسه : 2 / 578 .
[142](142) ينظر : المصدر نفسه : 2 / 579 .
[143](143) ينظر : المصدر نفسه : 1 / 40 .
[144](144) ينظر : المصدر نفسه : 1 / 41 .
[145](145) ينظر : المصدر نفسه : 1 / 218 (باب المبتدأ والخبر : النكرة الموصوفة) .
[146](146) المصدر نفسه : 2 / 218 .
[147](147) المصدر نفسه : 2 / 218 .
[148](148) المصدر نفسه : 2 / 5 .
[149](149) المصدر نفسه : 2 / 5 .
[150](150) المصدر نفسه : 2 / 249 .
[151](151) المصدر نفسه : 2 / 249 .
[152](152) ينظر : المصدر نفسه : 1 / 32 ، 118 ، 198 ، 228 ، 253 ، 2 / 90 .
[153](153) المصدر نفسه : 2 / 92 .
[154](154) المصدر نفسه : 2 / 92 .
[155](155) المصدر نفسه : 2 / 393 .

يدل على الوحدة ، نحو : نَعمة ، ورَحمة ، فإذا أريد المرَّة وصف بواحدة »[156]158) ، ويفصل المحقق « المصدر المبني على التاء إما أن يكون أوله مفتوحًا كرَحمة ونَعمة ، وإما أن يكون أوله مضمومًا مثل كُدرة وزُرقة وحُمرة ، وإما أن يكون أوله مكسورًا نحو : نِشرة وذِربة ، فإن كان أوله مفتوحًا وأريد الدلالة على المرَّة منه وصف بالواحدة كما قال الشارح ؛ ليتميز الدال على الحدث من الدال على المرَّة أما إذا كان أوله مضمومًا أو مكسورًا وأريد الدلالة على المرَّة منه فإنه يكفي فتح أوله ، وبهذا الفتح يتميَّز الدال على المرَّة من الدال على الحدث ، ومن تقرير الكلام على هذا التفصيل تعلم أنَّ إطلاق الشارح غير مستقيم »[157]159) .

يقول الشارح في موضوع علم التصريف : « ولا يتعلَّق إلا بالأسماء المتمكنة والأفعال »[158]160) ، ويقيّد المحقق هذا الكلام بقوله : « المراد بالأفعال هنا المتصرفة لا مطلقًا »[159]161) . فضلاً عن كثير من المواضع التي جرت على هذا المنوال[160]162) .

ب- استدراكه على تقييده :

من ذلك ما جاء في باب (أي) المضافة إلى مفرد معرفة ، يقول الشارح : « لا تضاف (أي) إلى مفرد معرفة إلا إذا تكررت ... أو قصدت الأجزاء ... وهذا إنما يكون فيها إذا قصد الاستفهام »[161]163) ، ويقول المحقق : « إنَّ الشرطية والموصولة قد يتكرران ، وقد يراد بكل واحدة منهما الأجزاء ، فالحصر الذي ذكره الشارح هنا غير مسلم له »[162]164) .

<u>* استدراكه على عدد الحالات الواردة :</u>

عند تطرّق الشارح إلى مسألة ما يذكر أحيانًا حالة أو أكثر ، فيأتي المحقق فيضيف عليه ، نحو :

مواضع فتح همزة (أنَّ) : ذكر الشارح ثلاثة منها قائلاً : « فيجب فتحها إذا قدِّرت بمصدر ، كما إذا وقعت في موضع مرفوع فعل ، نحو : (يعجبني أنَّك قائمٌ) ، أي : قيامك ، أو منصوبه ، نحو : (عرفت أنَّك قائمٌ) ، أي : قيامَك ، أو في موضع مجرورٍ حرف نحو : (عجبت من أنَّك قائمٌ) ، أي : من قيامِك »[163]165) ، ويقول المحقق معلقًا : « وذكر المؤلف ضابطًا عامًا للمواضع التي يجب فيها فتح همزة (أنَّ) وهو أن يسد المصدر مسدها ، وقد ذكر الشارح ثلاثة منها ، وبقيت عليه خمسة مواضع أخرى : الأول : أن تقع في موضع مبتدأ مؤخر ... الثاني : أن تقع في موضع خبر مبتدأ بشرط أن يكون ذلك المبتدأ غير قول ، وبشرط ألاّ يكون خبر انَّ صادقًا على ذلك المبتدأ ... الثالث : أن تقع في موضع المضاف إليه ... الرابع : أن تقع في موضع المعطوف على شيء مما ذكرناه ... الخامس : أن تقع في موضع البدل من شيء مما ذكرناه ... »[164]166) .

مواضع كي الجارة : ذكر الشارح موضعين قائلاً : « فأما كي فتكون حرف جر في موضعين ، أحدهما : إذا دخلت على ما الاستفهامية ، نحو : كيمهْ ؟ ... الآخر قولك (جئت كي أكرم زيدًا) »[165]167) ، ويضيف المحقق قائلاً : « لكي الجارة موضع ثالث تقع فيه ، وهو أن يكون مدخولها (ما) المصدرية »[166]168) .

فضلاً عن كثير من المواضع الأخرى[167]169) .

<u>* استدراكه على الشواهد :</u>

<u>أ- الإتيان بشواهد عن الموضوع :</u>

يأتي المحقق بشواهد مطابقة لكلام الشارح ؛ لأنَّ الشارح قد غفل عن الإتيان بها ، من ذلك الاستشهاد لمجيء خبر (كأنَّ) جملة اسمية ، يقول الشارح : « إذا خففت (كأنَّ) نوي اسمها وأخبر عنها بجملة اسمية

---

[156](156) المصدر نفسه : 1 / 298 .
[157](157) المصدر نفسه : 1 / 298 .
[158](158) المصدر نفسه : 2 / 132 – 133 .
[159](159) المصدر نفسه : 2 /133 .
[160](160) المصدر نفسه : 2 / 529 .
[161](161) المصدر نفسه : 2 / 529 .
[162](162) ينظر : المصدر نفسه : 1 / 123 ، 147 ، 169 ، 170 ، 171 ، 210 ، 218 ، 2 / 583 .
[163](163) المصدر نفسه : 2 / 64 – 65 .
[164](164) المصدر نفسه : 2 / 65 .
[165](165) المصدر نفسه : 1 / 350 – 351 .
[166](166) المصدر نفسه : 1 /351 .
[167](167) المصدر نفسه : 2 / 3 – 4 .

»[168]170) ، ويعلق المحقق : « لم يستشهد الشارح هنا لمجيء خبر كأنَّ جملة اسمية ، ومن شواهد ذلك قول الشاعر (ش108) في رواية أخرى غير التي ذكرها الشارح في إنشاد البيت ، ولكنه أشار إليه بعد :

وصدر مشرق اللون كأنْ ثدياه حقّان »[169]**171)**

فضلاً عن كثير من المواضع الأخرى[170]172) .

ب- إثبات خطأ الاستشهاد ببعض الشواهد :

من ذلك ما جاء في الكلام على (قبل ، بعد) و (الجهات الست) ، يقول الشارح : « أما الحالة (الرابعة) التي تبنى فيها فهي إذا حذف ما تضاف إليه ونوي معناه دون لفظه ، فإنها تبنى حينئذ على الضم ، نحو : (لله الأمر من قبل ومن بعد) [الروم : 4] ، وقوله :

أقب من تحتُ عريضٌ من علِ »[171]**173)**

يقول المحقق : « الشاهد فيه : ذكروا أن مكان الاستشهاد بهذا البيت في قوله : من تحت ، ومن عل) حيث بني الظرفان على الضم ، لأنَّ كلاً منهما قد حذف منه المضاف إليه ونوي معناه ، هكذا قالوا ، وهو كلام خالٍ عن التحقيق ، لأن قوافي الأرجوزة كلها مجرورة كما رأيت في البيتين اللذين أنشدناهما في أول الكلام على هذا الشاهد[172]174) ، فيكون قوله (من عل) مجرور لفظًا بمن ، ويكون من الحالة الثانية التي حذف المضاف إليه ونوي لفظه، فيكون الاستشهاد بقوله (من تحت) وحده ، فاحفظ ذلك ولا تكن أسير التقليد »[173]175).

ومن ذلك أيضًا الاستشهاد على مجيء المبتدأ النكرة بعد (كم) الخبرية يقول الشاعر متحدثا عن مواضع مجيء النكرة مبتدأ : الرابع والعشرون أن تكون بعد (كم) الخبرية نحو قوله

كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد طلبت علي عشارى[174]**176)**

ويثبت المحقق خطأ ذلك بقوله : « لا يكون المسوغ في هذا البيت وقوع النكرة بعد (كم) وإنما وصف النكرة ، وبحثت عن شاهد فيه الابتداء بالنكرة بعد (كم)الخبرية ، ولا مسوغ فيه سوى ذلك ، فلم أوفق للعثور عليه »[175]177) . فضلاً عن غير ذلك من المواضع[176]178) .

ج – الاستدلال على توجيهات الشارح للشواهد :

من ذلك في موضوع (كان وأخواتها) عند الحديث عن رأي ابن معط في خبر (دام) يقول الشارح (وذكر ابن معط أن خبر (دام) لا يتقدم على اسمها فلا تقول (لا أصاحبك ما دام قائمًا زيدٌ) والصواب جوازه ، قال الشاعر :

لا طيب العيش مادامت منغصة لذاته بادكار الموت والهرم[177]**179)**

يشرح المحقق موضع الشاهد قائلا : « قوله : (ما دامت منغصة لذاته) حيث قدم خبر دام وهو قوله منغصة على اسمها وهو قوله (لذاته) هذا توجيه كلام الشارح العلامة كغيره من النحاة ردا على ابن معط وفيه خلل من جهة أنه ترتب عليه الفصل بين (منغصة) ، ومتعلقة وهو قوله (بادكار) بأجنبي عنهما وهو (لذاته) وفي البيت توجيه آخر وهو أن يكون اسم (دام) ضميرا مستترا ،وقوله (منغصة) خبرها ، وقوله (لذاته) نائب فاعل لقوله (منغصة) ؛ لأنه اسم مفعول يعمل عمل الفعل المبني للمجهول وعلى هذا يخلوا البيت من الشاهد ؛ فلا يكون ردا على ابن معط ومن يرى رأيه »[178]180) .

*** استدراكه على تفسير الشارح لكلام الناظم (المصنف) :**

---

[168](168) المصدر نفسه : 2 / 3 .

[169](169) ينظر : المصدر نفسه : 1 / 17 – 18 ، 34 ، 128 ، 203 ، 265 ، 313 ، 372-173 ، 2 / 69 ، 92 ، 180 ، 452 ، 460 ، 587 – 588 .

[170](170) المصدر نفسه : 1 / 390 .

[171](171) المصدر نفسه : 1 / 390 .

[172](172) ينظر : المصدر نفسه : 1 / 22 ، 60 ، 2 / 32 وغيرها .

[173](173) المصدر نفسه : 2 / 74 .

[174](174) وهما : **الحمد لله العلي الأجلل الواسع الفضل الوهوب المجزل .**

المصدر نفسه : 2 / 74 .

[175](175) المصدر نفسه : 2 / 74 .

[176](176) المصدر نفسه : 1 / 226 ، ورواية البيت في الديوان :

كم خالةً لك يا جرير وعمة فدعاء قد حليت عليَّ عشاري

شرح ديوان الفرزدق : 244 .

[177](177) شرح ابن عقيل : 1 / 227 .

[178](178) ينظر : المصدر نفسه : 1 / 260 ، 293 .

ورد ذلك في كثير من المواطن منها : في جوازم الفعل المضارع ، يقول المصنف[179]181) :

فعلين يقتضين شرط قدما يتلو الجزاء ، وجوابا وسما
وماضيين أو مضارعين تلفيهمـــا أو متخالفين

يقول الشارح « إذا كان الشرط والجزاء جملتين فعلتين فيكونان على أربعة أنحاء »[180]182) ، فيعلق المحقق قائلا : « لا عذر للشارح في قوله (جملتين) من وجهين الأول : إن الناظم قال (فعلين يقتضين) والوجه الثاني : إن الشرط لا يكون جملة ، وإنما يكون فعلا ، فأما الجواب فقد يكون فعلا وقد يكون جملة ، وجملة الجواب قد تكون فعلية وقد تكون اسمية ، وإذا كان الشرط فعلا ماضيا كان هذا الفعل وحده في محل جزم كما قال الشارح نفسه »[181]183) ، فضلا على غير ذلك من المواضع[182]184).

- استدراكه على اعتراض الشارح على الناظم (المصنف) :

المصنف إن التنوين كله من خواص الاسم ، وليس كذلك بل الذي يختص به الاسم إنما هو تنوين التمكين ، والتنكير ، والمقابلة ، والعوض ، وأما تنوين الترنم والغالي فيكونان في الاسم والفعل والحرف »[183]185)، ورد عليه المحقق قائلا : « هذا الاعتراض لا يرد على الناظم ، لأن تسمية نون الترنم والنون التي تلحق القوافي المطلقة تنوينًا إنما هي تسمية مجازية .... ولذلك نرى أنه لا غبار على كلام الناظم »[184]186).

المبحث الثالث

موقفه من الآراء اللغوية

للمحقق شخصية مبرزة ، فلا يكتفي بالنقل والعرض وسرد الآراء على علاتها مارًا عليها مر الكرام ، بل نجده يعرض المسألة ، والخلافات التي فيها ، ثم نراه يرجح أو يستبعد هذا الرأي أو ذاك ، ولم يقف بجانب أحد من دون الآخر، فنراه يؤيد الناظم مرة ، ويخالفه مرة أخرى ، وكذا الحال مع الشارح ، ومع غيرهما .

1- انحصار الاسم في النكرة والمعرفة :

يقول المصنف[185]187) :

نكرة ، قابل أل مؤثـرا أو واقع موقع ما قد ذكـرا
وغيره معرفة : كهم وذي وهند وابنى ، والغلام والذي

يقول المحقق معلقًا « وهذه العبارة تنبئ عن انحصار الاسم في النكرة والمعرفة ، وذلك هو الراجح عند علماء النحو ، ومنهم قوم جعلوا الاسم على ثلاثة أقسام : الأول النكرة ... والثاني المعرفة .. والثالث : اسم لا هو نكرة ولا هو معرفة ، وهو ما لا تنوين فيه ولا يقبل أل كمن وما ، وهذا ليس بسديد »[8186]18) ، فنراه يذكر الآراء في هذه المسألة ويستبعد بعضها .

2- اتصال الضمير في نحو (كنته) و (خلتنيه) :

ذكر الشارح أنه: « إذا كان خبر (كان) وأخواتها ضميرا فإنه يجوز اتصاله وانفصاله ، واختلف في المختار منهما ؛ فاختار المصنف الاتصال ، نحو كنته واختار سيبويه الانفصال ، نحو كنت إياه (تقول ؛ الصديق كنته ، وكنت إياه) وكذلك المختار عند المصنف الاتصال في نحو (خلتنيه) وهو في كل فعل تعدى إلى مفعولين الثاني منهما خبر في الأصل ، وهما ضميران ، ومذهب سيبويه إن المختار في هذا أيضا الانفصال ، نحو خلتني إياه ، ومذهب سيبويه أرجح »[9187]18) . ونجد المحقق لم يرجح رأي سيبويه في هذه المسألة قائلاً : « إن الأرجح في المسألة ليس هو ما ذهب إليه سيبويه والجمهور بل الأرجح ما ذهب إليه ابن مالك والرماني وابن الطراوة من أن الاتصال أرجح في خبر كان وفي المفعول الثاني من معمولي ظن وأخواتها وذلك من قبيل أن الاتصال في البابين أكثر ورودا عند

---

[179](179) المصدر نفسه : 1 / 274 .
[180](180) المصدر نفسه : 1 / 274 – 275 .
[181](181) المصدر نفسه : 2 / 370 .
[182](182) المصدر نفسه : 2 / 371 .
[183](183) المصدر نفسه : 2 / 371 .
[184](184) ينظر : المصدر نفسه : 1 / 250 ، 316 ، 371 .
[185](185) المصدر نفسه : 1 / 21 .
[186](186) المصدر نفسه : 1 / 21 .
[187](187) المصدر نفسه : 1 / 86 – 87 .

العرب .... ولم يرد في القرآن الانفصال في أحد البابين أصلا ، وبحسبك أن يكون الاتصال هو الطريق الذي استعمله القرآن الكريم باطراد »[188]190) .

3- اقتران خبر كاد بـ (أن) :

ذهب المصنف إلى أن كاد الكثير في خبرها أن يتجرد من (أن) ويقل الاقتران بها[189]191) ، وعلق المحقق قائلاً : « نرى أن قول الأندلسيين : إن اقترانه بأن مع كاد ضرورة لا يجوز ارتكابها إلا في الشعر ؛ غير سديد ، والصواب ما ذكره الناظم وهو في هذا تابع لسيبويه »[2190]19) ، وقال ذلك بعد أن ساق بعض الشواهد من الشعر والنثر على الاقتران[191]193) ، لذا نراه لا يؤيد جزافًا بل بعد إيراد الحجج القاطعة .

4- مجيء فعل الشرط مضارعا وجوابه ماضيا :

ذهب المصنف إلى جوازه[192]194) وعلق المحقق قائلاً : « ذهب الجمهور إلى أن مجيء فعل الشرط مضارعا وجوابه ماضيا يختص بالضرورة الشعرية ، وذهب الفراء – وتبعه الناظم – إلى أن ذلك سائغ في الكلام وهو الراجح عندنا ، فقد وردت منه جملة صالحة من الشواهد نثرا ونظما »[193]195) ، وساق لنا أمثلة من النثر والنظم[194]196) .

ويلاحظ على موقفه من الآراء السابقة أنه رجح منها ما ذهب إليه الناظم مستدلا على كل ترجيح بأدلة من الشعر أو النثر لكننا نراه يخالفه أحيانا كما في الآراء الآتية .

5- اللواحق التي بعد (إيا)

ذهب المصنف إلى إنها أسماء[195]197) ، وذكر المحقق أن هذه المسألة مختلف فيها ، فمنهم من ذهب إلى إنها حروف ، وهو مذهب سيبويه والفارسي والأخفش ، ومنهم من ذهب إلى أنها أسماء ، ومن الذين ذهبوا إلى هذا الرأي الخليل والمازني واختاره ابن مالك وقالوا بأن (إيا) أضيفت إلى غير هذه اللواحق في نحو (إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب) ([98]1) ، فيكون في ذلك دليل على أن اللواحق أسماء ورد عليهم المحقق بقوله : « وذلك باطل لوجهين ؛ الأول أن هذا الذي استشهدوا به شاذ ، ولم تعهد إضافة الضمائر ، والثاني لو صح ما يقولون لكانت (إيا) ونحوها ملازمة للإضافة وقد علمنا أن الإضافة من خصائص الأسماء المعربة فكان يلزم أن تكون إيا ونحوها معربة ، ألست ترى أنهم أعربوا (أي) الموصولة والشرطية والاستفهامية لما لازمها من الإضافة ؟ »[99196]1) ثم عرض المحقق آراء الفراء والزجاج وابن درستويه والكوفيين ولم يبين رأيه فيها سوى وصفه رأي الزجاج بالزعم[00197]2).

6- علة بناء (الآن) :

ذهب المصنف إلى أن العلة هي تضمنه معنى أل الحضورية[198]201) وعلق عليه المحقق قائلا : « فإنهم جعلوا بناءه في هذا وما أشبهه لتضمنه معنى (أل) غير الموجود فيه ، وهذا عجيب منهم ؛ لأنهم ألغوا الموجود واعتبروا المعدوم »[199]202) ، فنراه في هذا الرأي وسابقة يستبعد رأي المصنف مع بيان وجه الاستبعاد ، ثم يعرض بعض الآراء في علة البناء من غير تعليق[200]203) .

7- الضمير في قولنا (زيد قائم)

---

(188)[188] المصدر نفسه : 1 / 87 – 88 .
(189)[189] المصدر نفسه : 1 / 104 .
(190)[190] المصدر نفسه : 1 / 105 – 106 .
(191)[191] ينظر : المصدر نفسه : 1 / 326 .
(192)[192] المصدر نفسه : 1 / 331 .
(193)[193] ينظر : المصدر نفسه : 1 / 331 .
(194)[194] ينظر : المصدر نفسه : 2 / 370 .
(195)[195] المصدر نفسه : 2 / 372 .
(196)[196] ينظر : المصدر نفسه : 2 / 372 .
(197)[197] ينظر : المصدر نفسه : 1 / 99 .
(198)[198] الشواب : يقول ابن فارس : " الشين والواو والباء أصل واحد وهو الخلط " معجم مقاييس اللغة : 519 ، ويقول ابن منظور : " شاب الشيء شوبًا خلطه " و " في المثل هو يشوب ويروب يضرب مثلاً لمن يخلط في القول والعمل " و " في فلان شوبة ، أي خديعة " لسان العرب : 7 / 231 ، 232 .
(199)[199] ينظر : شرح ابن عقيل : 1 / 98 – 99 .
(200)[200] ينظر : المصدر نفسه : 1 / 99 .

ذكر الشارح أمثلة على الضمائر جائزة الاستتار قائلا : « ومثال جائز الاستتار : زيد يقوم ، أي هو ، وهذا الضمير جائز الاستتار لأنه يحل محله الظاهر فتقول : زيد يقوم أبوه ، وكذلك كل فعل أسند إلى غائب أو غائبة ، نحو هند تقوم ، وما كان بمعناه ، نحو زيد قائم ، أي هو »[201]204) . قال المحقق معلقا على المثال (زيد قائم) « وقد ذكره الشارح في جائز الاستتار ، وهو صحيح » (205) ، فنرى المحقق هنا رجح رأيا للشارح على عكس موقفه الآتي .

8- نعت المعرف بالألف واللام الجنسية بالجملة :

يقول الشارح « وزعم بعضهم أنه يجوز نعت المعرف بالألف واللام الجنسية بالجملة وجعل منه قوله تعالى ((وَآيَةٌ لَّهُمْ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَار)) [يس 37].

وقول الشاعر :

ولقد أمر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني

فـ (نسلخ) صفة لليل، ويسبني صفة (للئيم)،ولا يتعين ذلك ؛ لجواز كون (نسلخ) و (يسبني) حالين »[202]206)

يقول المحقق بعد ذلك : « والذي نرجحه هو ما ذهب إليه غير الشارح من تعيين كون الجملة نعتا في هذا البيت »[203]207)، مؤيداً رأيه هذا بشرح البيت[8204]20).

9- سبب بناء بعض الأسماء :

عرض المحقق الآراء التي قيلت في ذلك ، بقوله : « فذهب جماعة إلى أن السبب متعدد وأن من الأسباب مشابهة الاسم في المعنى للفعل المبني ومثاله – عند هؤلاء – من الاسم (نزال وهيهات) فإنهما لما أشبها (أنزل وبعد) في المعنى بنيا ، وهذا السبب غير صحيح لأنه لو صحَّ للزم بناء نحو (سقيا لك) و (ضربًا زيدا) فإنهما بمعنى فعل الأمر وهو مبني وأيضا يلزمه إعراب نحو (أف) و (اوه) ونحوهما من الأسماء التي تدل على معنى الفعل المضارع المعرب ولم يقل بذلك أحد ، وإنما العلة التي من أجلها بني (نزال) و (شتان) و (اوه) وغيرها من أسماء الأفعال هي مشابهتها الحرف في كونها عاملة في غيرها غير معمولة لشيء .... وقال قوم منهم ابن الحاجب : إن من أسباب البناء عدم التركيب وعليه تكون الأسماء قبل تركيبها في الجمل مبنية وهو ظاهر الفساد والصواب إن الأسماء قبل تركيبها في الجمل ليست معربة ولا مبنية ؛ لأن الإعراب والبناء حكمان من أحكام التراكيب ... وقال آخرون إن من أسباب البناء أن يجتمع في الاسم ثلاثة أسباب من موانع الصرف ، وعللوه بأن السببين يمنعان من صرف الاسم وليس بعد منع الصرف إلا ترك الإعراب بالمرة ومثلوا لذلك بـ (حذام وقطام) ونحوهما وادعوا أن سبب بناء هذا الباب اجتماع العلميه ، والتأنيث ، والعدل عن حاذمة وقاطمة وهو فاسد فإنا وجدنا من الأسماء ما اجتمع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف وهو مع ذلك معرب ، ومثاله (آذربيجان) فإن فيه العلمية والتأنيث والعجمة والتركيب وزيادة الألف والنون وليس بناء حذام ونحوه لما ذكروه بل لمضارعته في أنه لا علة للبناء إلا مشابهة الحرف وهو رأي الحذاق من النحويين كل ما في الأمر أن شبه الحرف على أنواع »[9205]20) .

10- إعراب بيت ابن مالك :

وذو اتصال منه ما لا يبتدا ولا يلي إلا اختيارا أبدا[206]**210)**

يعرب المحقق هذا البيت فيقول : « (وذو) مبتدأ ، وذو مضاف و(اتصال) مضاف إليه (منه) جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لذي اتصال (ما) اسم موصول خبر المبتدأ ، مبني على السكون في محل رفع (لا) نافية (يُبتدا) فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو ، والجملة لا محل لها صلة الموصول والعائد محذوف أي لا يبتدأ به ، كذا قال الشيخ خالد ، وهو عجيب غاية العجب لأن نائب الفاعل إذا كان راجعا إلى (ما) كان هو العائد ، وان كان راجعًا إلى شيء آخر غير مذكور فسد الكلام ، ولزم حذف العائد المجرور بحرف جر مع أن الموصول غير مجرور بمثله ، وذلك غير جائز ، والصواب أن في قوله يبتدأ ضميرًا

---

[201](201) ينظر : المصدر نفسه : 1 / 180 .
[202](202) المصدر نفسه : 1 / 180 .
[203](203) ينظر : المصدر نفسه : 1 / 180 .
[204](204) المصدر نفسه : 1 / 97 .
[205](205) المصدر نفسه : 1 / 97 .
[206](206) المصدر نفسه : 2 / 195 – 197 .

مستترًا تقديره هو يعود إلى ما هو العائد ، وأن أصل الكلام ما لا يبتدأ به ، فالجار والمجرور نائب فاعل ، فحذف الجار وأوصل الفعل إلى الضمير فاستتر فيه »[207]211) .

11- أل الموصولة هي بعض كلمة وأصلها الذين :

ذهب بعض العلماء إلى أن أل الموصولة « الداخلة على الجملة الاسمية والظرف » في نحو :

من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بني معد[208]**212)**

هي بعض كلمة وأصلها الذين وهذا الحذف ليس بعجيب وساقوا بعض الأمثلة على الحذف فرد عليهم المحقق قائلا : « قلت وهذا الذي ذهبوا إليه ليس إلا قياما من ورطة للوقوع في ورطة أخرى اشد منها وأنكى ؛ فهو تخلص من ضرورة إلى ضرورة أصعب منها مخلصا وأعسر نجاء ، ولا يشك أحد أن هذا الحذف بجميع أنواعه التي ذكروها من الضرورات التي لا يسوغ القياس عليها »[209]213) .

12- النحت :

يتحدث عنه المحقق فيصفه بالباب الواسع ويضرب أمثلة كثيرة عليه منها : عبشم من عبد شمس ، وعبدر من عبد الدار ، ومرقس من امرئ القيس ثم يقول « ولكثرة ما ورد من هذا النحو نرى أنه يجوز لك أن تقيس عليه ... وقدامى العلماء يرون باب النحت مقصورا على ما سمع منه عن العرب وهو من تحجير الواسع ؛ فتدبر هذا ولا تكن أسير التقليد »[210]214) .

13- الإخبار عن نحن بالمفرد :

ذكر المحقق في معرض حديثه عن الشاهد :

نحن بما عندنا ، وأنت بما عندك راض ، والرأي مختلف[211]**215)**

أن بعض العلماء أراد أن يجعل هذا البيت جاريا على الأصل المذكور ؛ فزعم أن (راضٍ) في الشطر الثاني من البيت ليس خبرا عن (أنت) بل هو خبر عن (نحن) الذي في أول البيت ، وذلك بناء على أن (نحن) للمتكلم المعظم نفسه[212]216) .

فرد عليه المحقق عليه قائلا : « وهذا كلام غير سديد ، لأن نحن ، وأن كانت كما زعم المتمحل للمتكلم المعظم نفسه فمعناها حينئذ مفرد تجب فيها المطابقة بالنظر إلى لفظها ، فيخبر عنها بالجمع ، كما في قوله تعالى (ونحن الوارثون) [الحجر /23] وما أشبهه »[213]217) .

14- قاعدة : لا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل :

ذكر المحقق أن هذه القاعدة ليست مطرد ة تمام الاطراد ، وذكر المواضع التي تخالف هذه القاعدة وتوصل إلى أن الغالب والكثير والأصل هو ألا يتقدم المعمول إلا حيث يجوز أن يتقدم العامل فيه ، فلا يضر أن يجوز تقديم المعمول في بعض الأبواب لنكتة خاصة به حيث لا يتقدم عامله[8214]21) .

15- إعراب قول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم (إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون) :

قال المحقق في إعرابه « فإن حرف توكيد ونصب ، وأسمها ضمير شأن محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والمصورون مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر إن ، وهذا هو الراجح في إعراب هذا الحديث على هذه الرواية ، ومنهم من جعل من في قوله (من أشد) زائدة على مذهب الكسائي الذي يجيز زيادة من الجارة في الإيجاب ، ويجعل (أشد) اسم إن و (المصورون) خبرها وهو مبني على رأي ضعيف »[9215]21) .

16- تقدير قول محذوف يقع خبرا لأن أو أخواتها إذا دخلن على جملة يكون الخبر فيها طلبيا أو إنشائيا :

---

[207](207) المصدر نفسه : 2 / 196 .

[208](208) ينظر : المصدر نفسه : 2 / 197 .

[209](209) المصدر نفسه : 1 / 29 – 30 .

[210](210) المصدر نفسه : 1 / 88 .

[211](211) المصدر نفسه : 1 / 88 .

[212](212) هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها . ينظر : المصدر نفسه : 1 / 158 .

[213](213) المصدر نفسه : 1 / 159 – 160 .

[214](214) المصدر نفسه : 1 / 187 .

[215](215) نسب المحقق هذا البيت إلى قيس بن الخطيم ، ونسبه ابن هشام اللخمي وابن بري إلى عمرو بن امرئ القيس . ينظر : المصدر نفسه : 1 / 244 – 245 ، ولما عدنا إلى ديوان قيس بن الخطيم وجدنا أن محقق الديوان ينفي أن يكون هذا البيت للشاعر ، وأيَّد أنه لعمرو بن امرئ القيس . ينظر : ديوان قيس بن الخطيم : 115 .

نحو قوله تعالى (إنهم ساء ما كانوا يعملون) [المنافقون 2] فقد قدروا قولا محذوفا يقع خبرا لأن ، وتقع هذه الجمل الإنشائية معمولة له فيكون الكلام من باب حذف العامل وإبقاء المعمول ، وقد علق المحقق على هذا قائلا : « وهو عندي تكلف والتزام مالا لزوم له »[216]220) .

17- تقدير فعل محذوف عند إضافة (إذا) لجملة اسمية :

علق المحقق على كلام من يقدر فعلا بعد إذا في حال ورود ما يشعر بإضافتها لجملة اسمية ونعت هذا التقدير بالتكلف[217]221) .

18- إعمال المصدر المحلى بأل

ذكر بعض الآراء في ذلك من دون تعليق إلا انه علق على رأي المبرد الذي يرى أن نصب المفعول به بعد المصدر المحلى بأل ليس بالمصدر السابق وإنما هو بمصدر منكر يقدر في الكلام ، علق عليه قائلا « وفي هذا من التكلف ما لا يخفى عليك »[218]222) .

19- الخبر في أسلوب الشرط إذا كان اسم الشرط مبتدأ :

رجح المحقق رأيا في ذلك قائلا « وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر الميتدأ الذي هو اسم الشرط ، وهذا أحد ثلاثة أقوال ، وهو الذي يرجحه من بينها وإن رجح كثير من النحاة غيره »[219]223) .

20- الخبر إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا :

أدرج المحقق بعض الآراء ورجح أحدها وعضد رأيه بأدلة قائلاً « اختلف النحاة في الخبر : أهو متعلق الظرف والجار والمجرور فقط أم هو نفس الظرف والجار والمجرور فقط أم هو مجموع المتعلق والظرف أو الجار والمجرور ؟ فذهب جمهور البصريين إلى أن الخبر هو المجموع ؛ لتوقف الفائدة على كل واحد منهما ، والصحيح الذي نرجحه أن الخبر هو نفس المتعلق وحده وأن الظرف أو الجار والمجرور قيد له ، ويؤيد هذا أنهم أجمعوا على أن المتعلق إذا كان خاصا فهو الخبر وحده ، سواء أكان مذكورا أم كان قد حذف لقرينة تدل عليه وهذا الخلاف إنما هو في المتعلق العام ، فليكن مثل الخاص ، طردا للباب على وتيرة واحدة »[220]224) .

21- لا العاملة عمل ليس :

عرض المحقق في معرض حديثه عن الشاهد :

تعز فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا[221]**225)**

رأي الأخفش والزجاج ونعت رأيهما بالفاسد قائلا « هذا وقد ذهب ابو الحسن الأخفش إلى أن (لا) ليس لها عمل أصلا لا في الاسم ولا في الخبر ، وأن ما بعدها مبتدأ وخبر ، وذهب الزجاج إلى أن (لا) تعمل الرفع في الاسم ولا تعمل شيئا في الخبر ، والخبر بعدها لا يكون مذكورا أبدًا وكلا المذهبين فاسد ، وبيت الشاهد رد عليهما جميعًا »[222]226) .

22- اللام في قوله صلى الله عليه وآله وسلم (قد علمنا إن كنت لمؤمنا) :

ذكر الشارح أن هذه اللام اختلف فيها فذكر أن الفارسي ذهب إلى أنها لام غير لام الابتداء اجتلبت للفرق وذهب الأخفش الصغير إلى أنها لام الابتداء وأدخلت للفرق[223]227) . وعلق المحقق على رأي الفارسي قائلاً في وصف مذهبه « مذهب مستقيم في غاية الاستقامة »[8224]22).

23- إعراب (شيء) الواقع بعد (إلاّ) في قولهم : ما زيدٌ بشيء إلا شيء لا يعبأ به : ذكروا أنَّه يكون مرفوعًا سواء جعلت (ما) حجازية ، أو تميميَّة ، وهؤلاء هم الذين لم يشترطوا في إعمال (ما) ألا يبدل من خبرها موجب[9225]22) ، ونعت المحقق ظاهر هذا الكلام بعدم السداد ، قائلاً : « ظاهر هذا الكلام ليس بسديد ، بل يجوز في (شيء) الواقع بعد (إلاّ) الرفع والنصب ، أما النصب فعلى أحد وجهين ، الأول : الاستثناء سواء

---

[216](216) ينظر : شرح ابن عقيل : 1 / 245 .
[217](217) المصدر نفسه : 1 / 245 – 246 .
[218](218) ينظر : المصدر نفسه : 1 / 278 – 279 .
[219](219) المصدر نفسه : 1 / 347 .
[220](220) المصدر نفسه : 1 / 347 .
[221](221) المصدر نفسه : 2 / 61 .
[222](222) المصدر نفسه : 2 / 95 .
[223](223) ينظر : المصدر نفسه : 1 / 50 .
[224](224) المصدر نفسه : 1 / 210 .
[225](225) هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها . ينظر : المصدر نفسه : 1 /313 .

أعملت (ما) أم أهملتها ، الثاني : على أنه بدل من شيء المجرور بالباء الزائدة بشرط أن تكون (ما) عاملة ، وأما الرفع فعلى أحد وجهين ، الأول : أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف ، وكأنه قيل : إلا هو شيء لا يعبأ به ، ولا فرق على هذا الوجه بين أن تكون (ما) عاملة أو مهملة ، والثاني : أن يكون بدلاً من (شيء) الأول بشرط أن تكون (ما) مهملة »[226]0226(23) .

24- التصريح بمتعلق الظرف أو الجار والمجرور الواقع خبرًا : ذكر الشارح أنَّ الظرف أو الجار والمجرور متعلق بمحذوف ، وذلك المحذوف واجب الحذف ، وقد صرّح به شذوذًا[227]231) ، وقد علَّق المحقق على ذلك ذاكرًا بعض الآراء مرجحًا أحدها قائلاً في ترجيحه : « والذي يتجه للعبد الضعيف – عفا الله تعالى عنه – وذكره كثير من أكابر العلماء أنَّ (كائنًا) و (استقرَّ) قد يراد بهما مجرد الحصول والوجود ، فيكون كل منهما كونًا عامًا واجب الحذف ، وقد يراد بهما حصول مخصوص كالثبات وعدم قبول التحول والانتقال ونحو ذلك ، فيكون كل منهما كونًا خاصًا ، وحينئذ يجوز ذكره ، و (ثابت) و (ثبت) بهذه المنزلة »[228]**232)**.

25- إعراب في الشاهد (341) :

وإن أتاه خليلٌ يومَ مسألة يقول : لا غائبٌ مالي ولا حرمُ[229]233) يقول المحقق في إعراب (حرمُ) : « معطوف على غائب ، هكذا قالوا ، الأحسن عندي أن يكون حرم : خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : ولا أنت حرم ، فتكون الواو قد عطفت جملة على جملة »[230]234).

26- إضافة (مائة) إلى الجمع في قراءة [231]235): (ولبثوا في كهفهم ثلاث مائةِ سنينَ) [الكهف : 25] بإضافة مائة إلى سنين : ذكر الشارح أنَّ إضافة (مائة) للجمع قليل ، واستشهد بالقراءة المذكورة آنفًا[232]236) ويعلق المحقق قائلاً : « قرئ في هذه الآية بإضافة مائة إلى سنين ، فسنين تمييز ، وفي ذلك شذوذ من جهة واحدة ، وسهله شبه المائة بالعشر ، في أن كل واحد منهما عشرة من آحاد الذي قبله في المرتبة ، فالعشرة والمائة كل منهما عشرة من آحاد المرتبة التي قبله ، وقرئ بتنوين مائة[233]237)، فيجب أن يكون سنين بدلاً من ثلثمائة أو بيانًا له ، ولا يجوز جعله تمييزًا ، لأنك لو جعلته تمييزًا لاقتضى أن يكون كل واحد من الثلثمائة سنين ، فتكون مدة لبثهم تسعمائة سنة في الأقل ، وليس ذلك بمراد قطعًا »[234]238).

27- استعمال (كذا) مركبة ، ومعطوفًا عليها :

ذكر الشارح أنَّ (كذا) تستعمل مفردة ، ومركبة ، ومعطوفًا عليها ، وذكر أمثلة على ذلك ، فمثال المفردة : (ملكت كذا درهمًا) ، ومثال المركبة : (ملكت كذا كذا درهمًا) ، ومثال المعطوف عليها : (ملكت كذا وكذا درهمًا) ([9]23). وعقَّب المحقق قائلاً : « يجعل الفقهاء في الاقرارات كذا المركبة نحو : (له عليَّ كذا كذا قرشًا) مكنيًا بها عن أحد عشر إلى تسعة عشر ، والمعطوف عليها مثلها نحو : (له عندي كذا وكذا دينارًا) مكنيًا بها عن واحد وعشرين إلى تسعة وتسعين ، وهو كلام حسن »[40235]2) .

28- جمع : دار ، وساق ، ونار ، وناب على (أفعل) : ذكر ذلك المحقق ، وقال عنه : « وذلك كله شاذ لا يقاس عليه »[1236]24) .

29- المحذوف من (مبيوع) : ذكر المحقق أنَّ أصل مبيع : مبيوع ، واختلف في المحذوف أهو الياء (عين الكلمة) ، أم (الواو الزائدة) في صيغة المفعول ، فذهب سيبويه إلى حذف الواو ، وذهب الأخفش إلى حذف العين ، لأنه يرى أن ما جيء به للدلالة على معين لايحذف ، كما ان المعهود حذف أول الساكنين[237]242)، ورجَّح المحقق رأي سيبويه ساردًا أدلته قائلاً : « والذي نرجحه هنا هو مذهب سيبويه ، ونستدل على ذلك أانه لو كانت المحذوفة عين الكلمة لم يختلف الواوي واليائي لكنا رأيناهم يقولون في الواوي مقول ومصون ومدوف ، وفي

---

[226](226) المصدر نفسه : 1 /313 – 314 .
[227](227) ينظر : المصدر نفسه : 1 / 380 – 381 .
[228](228) المصدر نفسه : 1 / 381 .
[229](229) ينظر : المصدر نفسه : 1 / 307 .
[230](230) المصدر نفسه : 1 / 33 .
[231](231) ينظر : المصدر نفسه : 1 / 211 .
[232](232) المصدر نفسه : 1 / 212 – 213 .
[233](233) البيت لزهير بن أبي سلمى . الديوان : 79 .
[234](234) شرح ابن عقيل : 2 / 374 .
[235](235) ينظر : معجم القراءات : 5 / 187 .
[236](236) ينظر : شرح ابن عقيل : 2 / 407 .
[237](237) ينظر : معجم القراءات : 5 / 186 .

اليائي : مبيع ، ومعين ومعيب ». ثمَّ ناقش أدلَّة الأخفش بالتفصيل وردَّها بحجج وأدلَّة ، فقال : « أما قوله : (إن واو مفعول دالة على صيغة اسم المفعول ، فلا يجوز أن تحذف) ، فالجواب عنه من وجهين ، أولهما : أنا لا نسلم أن الواو هي الدالة على معنى اسم المفعول ، بدليل أنَّ اسم المفعول من المزيد فيه مشتمل على الميم دون الواو ، وذلك نحو : مكرم ومستعان به ، والآخر : أنا إن سلمنا أن للواو مدخلاً في الدلالة على المعنى فلا نسلم أنه لا يجوز حذفها ، لأن محل ذلك أن لو لم يكن في الصيغة ما يدل على المعنى غيرها ، فأما هنا فإن حذفت الواو بقيت الميم دالة على المعنى ، وأما قوله : (إن الذي يحذف هو أول الساكنين كما في نحو : قل ، وبع ، وقاضٍ ، ومعنىً) ، فالجواب عنه أننا لا نسلم أن هذا مطرد في كل ساكنين يلتقيان ، بل هذا خاص بما إذا كان أول الساكنين معتلاً ، وثانيهما صحيحًا كما في الأمثلة التي ذكرناها، فأما إذا كان الساكنان جميعًا معتلين- كما في الذي نحن بصدده– فلا يلزم حذف الأول منهما »[238](243)

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين ، أبي القاسم محمد ، وآله الطيبين الطاهرين ، وصحبه المنتجبين .

أما بعد :

ففي خاتمة هذا البحث الذي أنجزناه عن الجهد الذي بذله المحقق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في (منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل) ، نرى أننا حصلنا على ثمار يانعة ، نقتطف منها الآتي :

بذل المحقق جهدًا كبيرًا في تحقيقه ، إذ نراه يبسط القول في كثير من المسائل التي اشتمل عليها الكتاب ، فيعرب ، ويحلل ، ويشرح ، وينقد ، ويبرز جهده جليًّا في استدراكاته على المصنف والشارح في كثير من المسائل والقضايا النحوية ، ولا شكَّ في أنَّ هذا الجهد يمثّل عصارة ذهن المحقق الفاضل ، وثراء تفكيره ، وعمله هذا من دون شك أغنى الشرح أيما إغناء ، وهو واضح في الكتاب .

اتسم هذا التحقيق بالموضوعية مع المصنف والشارح ، وغيرهما ، فلم نر منه ميلاً إلى أحدهما على حساب الآخر ، فهو يؤيد الناظم تارة ، وينتقده تارة أخرى ، ومثل ذلك يقال في موقفه مع الشارح .

اتسم هذا التحقيق بالموسوعية ، فكتابه يشتمل على قضايا مختلفة في النحو ، والصرف ، والأدب ، والعروض ، والتراجم ، والمعجم ، والبلاغة , وغير ذلك مما عكس حجم الجهد الذي بذله المحقق في هذا الكتاب .

للمحقق شخصية واضحة ، إذ يعطي المحقق رأيه ويبين موقفه من المسائل اللغوية مشفعًا إياه بالحجج الدامغة كما لم تكن شخصيته أسيرة التقليد الأعمى ، فلم نجده متهيّبًا في طرح آرائه ، وبلغت الجرأة عنده الغاية ، فهو يرفض اتباع آراء القدماء اتباعًا جزافيًّا ، ونراه يخالف في بعض آرائه جمهور البصريين ، وسيبويه ، والمصنف ، والشارح ، وينعت رأي الأخفش والزجاج بالفاسد ، لكنه في مسائل أخرى يؤيدهم ، فهو أسير الدليل العلمي الرصين .

لا يرجح المحقق الآراء التي تتسم بالتمحل والتكلف ، والتي تبنى على أساس الضرورات والشواذ .

لم يخرّج المحقق الآيات القرآنية ، ونرى في ذلك أنَّه قد صرف جهده إلى تخريج النصوص والمسائل التي اشتمل عليها الكتاب ، بوصف القرآن الكريم متوافراً في مكتباتنا ، ويسهل الرجوع إليه ، وتخريج الآية

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ...

<u>هوامش البحث :</u>

[238](238) شرح ابن عقيل : 2 / 407 .